

يكون اقراءه ذلك ثباتا خلاف مبسوطا في البسوط  
وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو  
اخذ رجل من يده فترعه من يده انسان لم  
يضمه اليه نسب وكذا اذا اذله السارق على  
مال غيره او مسك هاريا من عدوه فقتله  
عدوه لما قبلت في يده مال انسان فقال له  
سلطان ادفع الي هذا المال والآن رفعه الي  
اقطع يدك او اضربك خمسين فدفعه لم  
يضمه الدرهم لانه لم يترك نحو ايجل وقلان  
وفرضت الاخرة لا تسمع دعواه بعد ايم  
بوجه في التوراة في القنية الاجارة ليجن  
الافعال على الصبي ولو عصى عينا لانسان فاجاز  
الا للتعقبة مع اجازته وحينئذ يفسره  
الفاصل عن الضمان ولو انتفع به فامره  
بالخلف الا يبرهن الضمان ما يحتفظ مع من لا يفي  
الصحة ليس يد بحمار وحش وسمي عليه في  
اليوم الثاني في ذواتنا في اذ لو وجده ميتا من  
ساعته لم يحال عليه ووجد الحمار بحره وجاميتا  
لم يبرهن الا ان الشرط ان ذكرك انسان او غيره  
وان فهو كما يطبخه كره في حريمه وقيل تنزيها  
والاول اوجه في اليد الشاة سبم الحيا والقصبة  
والثقة والثالثة والرابعة والدم المسنوع  
والذكر الذي الوارث في راحة ذلك وقد جمعها

فيما هو في العارفة

بعضهم

بعضهم في بيت ففان  
فقل ذكره لان الثبات ثباتا في ذلك ان دم ثم المرارة والقد  
ان اذ ما كبت مشاة فكلت كسوة مع فقه من اليونان  
في اكله خا شتم غيبين كوال قتم بمان ذلك  
للتراض فراض مال الثايب والطفل والقطب فيشر  
والتقدم في القضاء لافلا الوب والوصير والنتفا  
الان اشتد فاحترق في فده فاقراضه اولى  
زليق قال ان كان الله يعذب المشركين فامر الله  
طال ان لا يظلم امراته لان من المشركين من لا  
يعذب كذا في الحائض وذا هو في وجهه ان المراد هذا  
البعض من يصد في عليه المشرك في الجملة وان يكون  
مشركا في حمره ثم يحتم له بالحسن او اطفا للمشركين  
فانهم مشركون بشرعا وان اذنت ان البعض  
لا يذوب وهو ساكن في بيته لم يصد في الوجبة  
الكلمة الثانية المشرك يوزن قاله السنن وقد  
اور هذا الفتح في غير هذا الوجه ابن وهبان  
جمه الله تعالى ففان  
وهل قال لا يدخل النار كافر او كاهبا للمؤمنين ثم  
قال ومناه ان الكفار يابرون النار ومن كان السنة  
ورسوله ولا ينفهم قال الله تعالى فتم يكن ينفهم  
ايهم لما روي بسنا ولجن البيت مع فاحر وهو  
ان عمارا حترقها القائلون يهون بانها وهم  
موسون في البيت سوا الا قال ابن السكيت

ت